

دور رأس المال الاجتماعي في إعادة إنتاج المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشرق الجزائري

أ. ضيف ياسين

جامعة الجزائر 02

ملخص:

تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبية النسيج الاقتصادي الوطني، وخلال مراحل نموها وتطورها تواجه هذه المؤسسات العديد من التحديات التي تؤثر على استقرارها واستمرارها، ونظرا للأهمية البالغة لهذا النمط من المؤسسات سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على دور رأس المال الاجتماعي في إنتاج وإعادة إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكون دور رأس المال الاجتماعي كمتغير مشترك يوجه جميع مكونات المؤسسة من نسق اجتماعي، اقتصادي، وفي تنظيمي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

1- يساهم رأس المال الاجتماعي في بناء شبكة قوية من العلاقات الاجتماعية بين أفراد التنظيم.

2- يكون رأس المال الاجتماعي رصيد إيجابي يمكن المؤسسة من الحفاظ على أفرادها وعلى زينائها.

3- لرأس المال الاجتماعي دور كبير في إضفاء جو من التضامن والتعاون بين أفراد التنظيم.

ومنه فإن لرأس المال الاجتماعي كبير الأثر في المساهمة في استقرار واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumée :**Le rôle du capital social dans la re-production de l'entreprise économique**

Une étude de terrain d'un groupe de petites et moyennes entreprises dans l'est de l'Algérie

Les PME constituent la grande partie du tissu économique national , durant leurs croissance et développement, les entreprises s'affrontent aux nombreux défis qui affectent la stabilité et la continuité de ces entreprises, et devant l'importance cruciale de ce type d'institutions , on vas essayer avec cette étude à identifier le rôle du capital social dans la production et la reproduction des PME comme un variable commun qui dirige tout les composants de l'entreprise socialement, économiquement, techniquement et réglementaire. Cette étude aboutit a une série de résultat :

- 1- le capital social consolide le réseau des relations sociales inter-membres.
- 2- le capital social constitue un compte positif permettant de conserver la clientèle ainsi que les membres.
- 3-le capital social joue un rôle majeur et primordial par la création d'un atmosphère de solidarité et coopération entre les membres de l'entreprise. Le capital sociale a in impact significatif sur la stabilité et la durabilité des PME

مقدمة:

على مدار تاريخها مرت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالعديد من السياسات والاستراتيجيات التي حاولت الوصول بها إلى مستوى مرتفع من التنظيم والإنتاجية، إلا أن كل هاته السياسات بائت بالفشل، فاضطرت الحكومة على إتباع مسار اقتصاد السوق من خلا الخوصصة فتح مجال الاستثمار، ما نتج عنه عدد لا بأس به من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ عددها سنة 2016 بـ: وكما هم متعارف عليه فإن وجود المنظمات وإستمراره رهن بتحقيق أهدافها، وتحقيق هذه الأهداف مقرون بعاملين أساسين أولهما وجود أفراد يمتلكون ثقة عالية ووفاء مستمر وإلتزاما للعمل فيها، وثانيتها قدرة المؤسسة على تهيئة المناخ التنظيمي ليكون كفيلا باستقطاب الأفراد والزبائن، ومن خلال دراستنا ركزنا على دور رأس المال الاجتماعي من خلال تأثيره على بنى المؤسسة الثلاث، البنية الاجتماعية، البنية الاقتصادية والبنية التنظيمية.

أولاً: الاطار التصوري والمفاهيمي للدراسة

I. الإشكالية

ارتبط إستمرار المؤسسة الاقتصادية في النظام الرأسمالي بالعامل الاقتصادي الذي يلعب دورا فعلا ومهما في نجاح المؤسسات، إلا أن واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عموما والمؤسسة الاقتصادية العائلية خصوصا لم يرتبط بحتمية التفسير المادي، حيث أن توافر إطار اقتصادي لوحده بقي غير كافي، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالتفسير الثقافي، فتوافر إطار اجتماعي داخل المؤسسة الاقتصادية يظهر كحتمية للاهتمام به في تفسير نجاح واستمرار المؤسسات أو العكس من ذلك أي فشلها وزوالها.

تشكل هذه الدراسة خطوة استكشافية أولى على طريق البحث عن مكونات رأس المال الاجتماعي، وتحديد مؤشرات وآليات قياسه، ودوره التنظيمي داخل المؤسسات والتنظيمات البيروقراطية ونسلط الضوء على الجوانب المختلفة لمفهوم رأس المال الاجتماعي.

إذا فنحن بصدد البحث عن عامل أعتبره أساسي في دورة حياة المؤسسة، فكما هو معروف فالمؤسسة الجزائرية تعاني تنظيماً فكما يرى بعض الباحثين أن هناك أزمة عقلنة داخل المؤسسة الجزائرية، في حين يرى البعض الآخر أن الأزمة هي أزمة موارد بشرية وهناك رأي آخر يرى أن الأزمة هي اقتصادية مالية، وقد تعددت الآراء والدراسات حول المشكلة والأزمة الحقيقية التي تعيشها المؤسسة الجزائرية، ومن هنا سنحاول في هذه الدراسة التطرق إلى جانب أساسي ومهم داخل المؤسسات الاقتصادية وهو الجانب الاجتماعي ومن هنا جاء تساؤلنا الرئيسي كالآتي:

- إلى أي مدى يساهم رأس المال الاجتماعي في عملية إعادة إنتاج المؤسسة الاقتصادية؟

والذي استخلصنا منه التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي بنية رأس المال الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟
 - 2- هل هناك دور محدد لرأس المال الاجتماعي داخل المؤسسة؟
 - 3- ما هي أهم القواعد والقوانين التي يحددها رأس المال الاجتماعي؟ وجاءت فرضية الدراسة كمايلي:
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الاجتماعي وإعادة إنتاج المؤسسة الاقتصادية العائلية واستخلصنا منها الفرضيات الفرعية التالية:
- 1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح القيم التنظيمية للمؤسسة والانتماء الوظيفي للأفراد.
 - 2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر شبكة من العلاقات الاجتماعية وإعادة الإنتاج الاجتماعية للمؤسسة.
 - 4- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم الأفراد وإعادة الإنتاج الاقتصادي.

II. أهداف الدراسة:

- لدراستنا هذه أهداف وأبعاد نسعى إلى تحقيقها وبلوغها وهي كالآتي:
- 1- إبراز الدور الهام للمؤسسات الاقتصادية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.
 - 2- التعرف على مفهوم رأس المال الاجتماعي وتطوره التاريخي.
 - 3- توضيح دور رأس المال الاجتماعي في استقرار المؤسسة الاقتصادية واستمرارها.
 - 4- الوصول إلى نتائج ميدانية واستخلاص توصيات واقتراحات يمكن الاستفادة منها.

III. مفاهيم الدراسة:

1. رأس المال الاجتماعي: عرف روبرت بوتنام رأس المال الاجتماعي على أنه "إمكانية اكتساب الأفراد والجماعات للموارد نتيجة اتصال بعضهم بالآخر مع إمكانية استخدام تلك الموارد لإنتاج سلع معينة، وهو يدوم على المدى الطويل ويعيد تأكيد نفسه تحت ظروف مناسبة ويمكن أن يزداد مع الاستخدام ويتناقص مع قلة الاستخدام"¹، وهذا ما يعني أن الرأس المال الاجتماعي هو مجموع القيم والمعايير، وشبكة العلاقات الاجتماعية المشتركة بين الأفراد والجماعات بما يمكنهم من التواصل والحفاظ على علاقاتهم.
2. المؤسسة الاقتصادية: وعرفت على أنها "تنظيم للعمل المشترك من العاملين فيها، وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لتقسيم العمل، بغية إنتاج وسائل الإنتاج، أو إنتاج سلع الاستهلاك، أو تقديم خدمات في مجال النقل والتجارة"²، فهي كل كيان اجتماعي اقتصادي وتنظيمي، له مجموعة من الأهداف المحددة، يسعى إلى تحقيقها من خلال مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية.
3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي كل مؤسسة، لها نشاط اقتصادي (تجاري، خدماتي، صناعي) تشغل من 01 إلى 250 شخص، وتتميز بالتنظيم البسيط.

4. إعادة الإنتاج: إن مفهوم إعادة الإنتاج في معناه السوسولوجي مدين في وجوده لماركس " فعمليات إعادة الإنتاج الاقتصادية الموصوفة من قبل ماركس بأنها عمليات إعادة إنتاج بسيطة، تتميز بدوام الإنتاج واستقرار علاقات الإنتاج، حيث يتم استبدال الأفراد زمنيا لكن النظام يعيد إنتاج نفسه بشكل مماثل"³ ويمكن القول أن إعادة الإنتاج عملية ديناميكية تساهم في استمرار وإستقرار المؤسسة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتنظيمي.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

I. التطور التاريخي للمفهوم: رأس المال الاجتماعي من ابن خلدون إلى فوكوياما.

يعد رأس المال الاجتماعي أحد أهم أنماط رأس المال، ويختلف اختلافا جذريا عن باقي أنماط رأس المال لأنه لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي وإنما يتصور في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، فأساسه وجود جماعة اجتماعية في إطار بناء اجتماعي ومجموعة من العلاقات والروابط وقد ظهر مصطلح رأس المال الاجتماعي في ثمانينات القرن الماضي وذلك من خلال التساؤل المحير بين العلماء والمختصين والمخططين في مجال التنمية، فمهما بلغت مهارة وعبقريّة أفراد المجتمع، فلن تكون هناك تنمية إذا لم يمتلك الأفراد نظاما للعمل الجماعي يتسم بالفعالية والكفاءة، فالتنمية البشرية هي تنمية الفعل (الفرد)، ومن ناحية أخرى تنمية التفاعل (الجماعة).

وبالعودة إلى أصل المصطلح فقد اختلف الباحثون حول نشأة مفهوم رأس المال الاجتماعي إلا أنه وبتتبعنا لما كتب حول الموضوع وجدنا أن هناك إشارة بسيطة إلى ما يسمى اليوم برأس المال الاجتماعي ضمن كتاب المقدمة لـ عبد الرحمان ابن خلدون فقد كتب " إن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق، وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد بندي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفا فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه، والجاه على ذلك داخل على الناس في جميع أبواب المعاش،

ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذي فيه صاحبه، فإن كان الجاه متسعا كان الكسب الناشئ عنه كذلك، وإن كان ضيقا قليلا فمثله"⁴.
وهنا إشارة واضحة إلى أن من يكون له جاه متسع والمقصود به مصطلح الشبكات الاجتماعية في وقتنا الحالي يكون كسبه متسعا والعكس صحيح.
ويضيف إبن خلدون أنه " وفاقده الجاه، وإن كان له مال، فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبة سعيه ذاهبا وأيبا في تنميته، كأكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب، وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه وأقصروا وإقتصروا على فوائد صنائعهم، فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر، ولا تسرع إليهم ثروة، وإنما يرمقون العيش ترميقا، ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة وإذا تقرر ذلك، وأن الجاه متفرع وأن السعادة والخير مقترنان بحصوله، علمت أن بذله وإفادته من أعظم النعم وأجلها"⁵.

إلا أن المتتبع لفهوم رأس المال الاجتماعي في العصر الحديث يجد أن بوادر المفهوم ظهرت في كتابات المرشد التربوي ليذا جودسون هانيفان (Lyda Judson Hanifan) فبالرجوع إلى كتاب ليذا هانيفان (1916) والذي ربط بين رأس المال الاجتماعي وبين ممارسات اجتماعية محددة⁶، وقد نظر هانيفان إلى رأس المال الاجتماعي على أنه الأصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للناس والتي تضم "حسن النية، الزمالة، التعاطف، والاتصال الاجتماعي" بين الأفراد والعائلات والذين يشكلون وحدة اجتماعية، والمجتمع الريفي الذي يكون مركزه المنطقي في المدرسة"⁷
إلا أنه بالنسبة للعديد من الكتاب فإن تطور المفهوم جاء من خلال أربعة من الكتاب وهم:

1- بيير بورديو Pierre Bourdieu. 2- روبرت بوتونام Robert Putnam

3- جيمس كولمان James Colman. 4- فرانسيس فوكوياما Francise Fukuyama

Fukuyama

وضع بورديو تعريفا لرأس المال الاجتماعي على أنه " مجموعة الموارد الحقيقية أو المحتملة التي ترتبط بامتلاك شبكة متينة لكثير أو قليل من العلاقات المؤسسية الاجتماعية نتيجة للعضوية في الجماعة".

أما بوتنام إعتد على أن رأس المال الاجتماعي هو " إمكانية إكتساب الأفراد والجماعات للموارد نتيجة إتصال بعضهم بالآخر مع إمكانية إستخدام تلك الموارد لإنتاج سلع معينة، وهو يدوم على المدى الطويل ويعيد تأكيد نفسه تحت ظروف مناسبة ويمكن أن يزداد مع الاستخدام ويتناقص مع قلة الاستخدام⁸.

ذكر "كولمان" أن رأس المال الاجتماعي "يعرف بوظيفته على أنه ليس كيانا واحدا ولكنه مجموعة متنوعة من مختلف الكيانات مع وجود عنصرين مشتركين، إنها جميعا تتألف من بعض جوانب البنى الاجتماعية وتسهل أفعال معينة للجهات الفاعلة سواء أكانوا أشخاصا أو شركات داخل البنى"⁹

يعرف فوكوياما "رأس المال الاجتماعي بأنه قدرة الناس على العمل سويا لتحقيق أهداف وأغراض مشتركة للجماعات والمنظمات وقارن فوكوياما بين عدد من الدول المتشابهة ثقافيا في محاولة شرح أسباب النجاح في التقدم الاقتصادي لبعض الدول، وإستخدم مصطلح الثقة كمرادف لرأس المال الاجتماعي مما يرفع من درجة إستجابة الأفراد للعمل والعمالة وهو ما ينشط الاقتصاد ويحقق الرفاه الاقتصادي¹⁰.

وبصورة عامة يكمن مفهوم رأس المال الاجتماعي في مدى فعالية العلاقات الاجتماعية والقيم والمعايير السائدة بالمجتمع والمعايير والتي يمكن أن تسهل عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج.

II. المؤسسة ككيان اجتماعي:

المؤسسة عبارة عن مجموعة من الافراد يحملون قيم ومعايير مختلفة كما يحملون مستويات مختلفة من رؤوس الأموال المادية والبشرية والاجتماعية، التي تحدد تراتبيتهم داخل البناء الاجتماعي للمنظمة هذا الترتيب يكون وفق نمط من العلاقات السائدة بين الأفراد هذه العلاقات التي تكون مختلفة جذريا عن علاقات الأفراد ضمن باقي أنساق المجتمع.

III. المؤسسة كعون اقتصادي:

مرت المؤسسة أو التنظيم بعدد من الإشكالات النظرية التي تنوعت معها المفاهيم، فكل توجه نظري أعطى المؤسسة التعريف الذي يتماشى وخدمة العمل المقدم، ولذلك فإن المحاولات لصياغة المفهوم المقدمة للمؤسسة تعددت وإختلفت بتعدد وإختلاف المشارب النظرية، والتوجهات العلمية بين علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد، لعل أبرز هذه المحاولات تمثلت في إعتبار المؤسسة كعون اقتصادي تنحصر وظيفتها في الجانب الاقتصادي من إنتاج وتوزيع وإستثمار... إلخ وما يعاب على هذا التوجه هو غماله للجوانب الاجتماعية والفنية للمؤسسة.

IV. المؤسسة الاقتصادية كنسق فني إداري:

إختلف الزوايا التي درست من خلالها التنظيمات بصورة عامة، فتنوعت المفاهيم بين الأنساق المغلقة والمفتوحة والأنساق الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، لكن تبقى الميزة الأساسية لأي تنظيم هو أنه نسق فني إداري يتمكن من خلاله التنظيم ممارسة جميع وظائفه فالتنظيم " يتألف من بناءات مكانة - Status Structures وأنماط تفاهم وتعاون بين الأفراد المشتركين في أداء النشاط التنظيمي، وتربطهم علاقات اجتماعية مع وجود نسق فني إداري يتولى إنجاز الواجبات والمهام التنظيمية.

ثالثا: الدراسة الميدانية:

تمت الدراسة الميدانية بمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشرق الجزائري ونستعرض فيما يلي أهم البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة:

I. خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (01) يحدد الجنس.

النسبة المئوية	التكرار	العينة الجنس
30. % 69	79	ذكر
70. % 31	35	أنثى
% 100	114	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة الذكور تمثل 69.30% من مجمل مفردات عينة البحث في حين لا تمثل الإناث سوى نسبة 31.70 % وهي نسبة جد متدنية إذا ما قورنت بنسبة النساء العاملات في المجالات الإدارية والخدماتية العمومية.

ويتضح أن هذه المؤسسات لا زالت تعاني من مشكل قبول المرأة في العمل وهو ما تمليه خصائص العائلة الجزائرية من هرمية على أساس الجنس، فبالرغم من أن المرأة الجزائرية إختزقت التخصصات المختلفة وعملت بشتى المجالات إلا أن درجة الثقة والإطمئنان من تشغيل المرأة غير موجودة لدى أصحاب هذا النمط من المؤسسات.

الجدول رقم(02) يحدد السن.

النسبة المئوية	التكرار	العينة السن
% 00.00	00	أقل من 18 سنة
% 50.88	58	من 18 إلى 27 سنة
% 21.05	24	من 28 إلى 37 سنة
% 19.29	22	من 38 إلى 47 سنة
% 08.78	10	أكثر من 48 سنة
% 100	114	المجموع

نلاحظ أن ما نسبته 50.88% من أفراد عينة البحث تتراوح أعمارهم بين 18 و 27 سنة، في حين تمثل ما نسبته 21.05% الفئة العمرية بين 28 و 37 سنة، ثم تلهمها الفئة العمرية من 38 إلى 47 سنة بنسبة تقدر بـ 19.29% ، وتأتي الفئة العمرية أكثر من 48 سنة التي لاتمثل سوى 08.78% ، في حين أن الفئة العمرية أقل من 18 سنة جاءت بنسبة 00.00%.

وبقراءة هذه النتائج نجد أنها مؤشر إيجابي بالنسبة لهذه المؤسسات لأن مانسبته 71.93% من أفراد عينة البحث أعمارهم تقل على 38 سنة، وهي مرحلة الإنجاز والعطاء وهذا ما يساهم بشكل أساسي في بلوغ الأهداف المسطرة بالإستفادة من الطاقات البشرية المتوفرة إلا أن ذلك مرتبط بالمستوى التعليمي للأفراد.

الجدول رقم(03) يحدد المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث.

النسبة المئوية	التكرار	العينة المستوى التعليمي
15.80%	18	دون مستوى
16.67%	19	إبتدائي
14.03%	16	متوسط
20.17%	23	ثانوي
33.33%	38	جامعي
100%	114	المجموع

للمستوى التعليمي الأثر البالغ على توجهات الأفراد، ومن خلال البيانات المتعلقة بأفراد عينة الدراسة نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة من أفراد العينة المبحوثة لهم مستوى جامعي وتقدر نسبتهم بـ 33.33%، ثم تليهم نسبة عينة البحث من ذوي المستوى الثانوي بـ: 20.17%، وتليهما نسبة الأفراد ذوي المستوى الإبتدائي بـ 16.67% في حين أن ما نسبته 15.80% من أفراد عينة البحث لا يملكون أي مستوى تعليمي، أما نسبة ذوي المستوى المتوسط فتقدر بـ 14.03%.

إن البيانات المتحصل عليها من خلال هذا الجدول تعتبر مؤشر إيجابي، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على الأفراد أصحاب الكفاءات العلمية بنسبة معتبرة، وهذا من أجل الإرتقاء بالمستوى المعرفي العام للمؤسسة، كما يشير تناقص الأفراد العاملين من ذوي المستويات التعليمية المتدنية مؤشر إيجابي أيضا يدل على خروج المؤسسة من مراحل التوظيف العشوائي.

II. القيم التنظيمية للمؤسسة والانتماء الوظيفي للأفراد

جدول رقم (04) يوضح المحدد لسبب الإنتماء للمؤسسة لأفراد العينة:

النسبة المئوية	التكرار	العينة السبب المحدد للإنتماء للمؤسسة
20.17 %	23	المكانة المكتسبة داخل المؤسسة من خلال طبيعة العمل أو الوظيفة التي تؤديها
22.81 %	26	الأجر المتحصل عليه من الوظيفة
50.88 %	58	المكانة الاجتماعية المكتسبة داخل المجتمع من خلال المؤسسة
06.14 %	07	ما تقدمه من إنجازات تفيد المؤسسة والمجتمع
100 %	114	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن رأي مفردات عينة البحث حول السبب المحدد للشعور بالإنتماء للمؤسسة كانت بنسبة 50.88 % للمكانة الاجتماعية المكتسبة داخل المجتمع من خلال المؤسسة، أما ما نسبته 22.81 % من الإجابات فتوضح أن السبب الأساسي هو الأجر المتحصل عليه من الوظيفة، أما نسبة 20.17 % من إجابات مفردات العينة فاعتبروا أن المكانة المكتسبة داخل المؤسسة من خلال طبيعة العمل أو الوظيفة التي يؤديها، وجاءت الإجابات حول ما تقدمه من إنجازات تفيد المؤسسة والمجتمع بنسبة 06.14 %.

يعمل توفر مناخ تنظيمي سليم ونمط من الإجراءات التنظيمية الشفافة، على توفر الرضى الوظيفي والإلتزام التنظيمي لدى الأفراد، مما يساهم في إعادة الإنتاج التنظيمية للمؤسسة.

III. شبكة العلاقات الاجتماعية وإعادة الإنتاج الاجتماعي للمؤسسة.

الجدول رقم(05) يوضح طبيعة العلاقات السائدة داخل المؤسسة.

النسبة المئوية	التكرار	العينة طبيعة العلاقات السائدة داخل المؤسسة
62.28 %	71	علاقات ثقة و تعاون بين مختلف الفئات العمالية بالمؤسسة
08.77 %	10	علاقات صراع بين العمال
20.17 %	23	علاقات حذر وعدم ثقة و مراقبة
08.77 %	10	علاقات سيطرة و تجبر من طرف المسؤول عن المؤسسة.
100 %	114	المجموع

يوضح الجدول الحالي طبيعة العلاقات السائدة داخل المؤسسة، حيث تشير نسبة 62.28 % من إجابات مفردات عينة البحث أنها علاقات ثقة و تعاون بين مختلف الفئات العمالية بالمؤسسة ، أما نسبة 20.17 % من الإجابات تبين أنها علاقات حذر وعدم ثقة و مراقبة، أما ما نسبته 08.77 % من الإجابات فحددت أنها علاقات صراع بين العمال ، أما الإجابات التي ترى أنها علاقات سيطرة و تجبر من طرف المسؤول عن المؤسسة. فقدرت نسبتها بـ 08.77 %.

إن وجود شبكة من العلاقات الاجتماعية بين أفراد التنظيم، يساهم في تعزيز بعض القيم الاجتماعية كالتعاون والتضامن بين الأفراد، مما يساهم بشكل مباشر في إعادة الإنتاج الاجتماعي للمؤسسة.

IV. رأس المال الاجتماعي وإعادة إنتاج المؤسسة الاقتصادية الجدول رقم(6) في حال تعرض المؤسسة لأزمة مالية هل توافق بتخفيض الأجور ولو بصورة مؤقتة.

النسبة المئوية	التكرار	العينة توافق بتخفيض الأجور ولو بصورة مؤقتة
71.05 %	81	موافق تماما
14.04 %	16	موافق
08.77 %	10	لا أدري
03.51 %	04	غير موافق
02.63 %	03	غير موافق تماما
100 %	114	المجموع

نلاحظ أن هذا الجدول يمثل إمكانية الموافقة بتخفيض الأجور ولو بصورة مؤقتة في حال تعرض المؤسسة لأزمة مالية فما نسبته 71.05% من إجابات المبحوثين، توضح الموافقة تماما، أما نسبة 1.04% من مفردات عينة البحث فهم يوافقون، أما نسبة 08.77% فتمثل عدم معرفة أفراد عينة البحث، في حين أن ما نسبته 03.51 % تمثل عدم الموافقة على التخفيض، بينما تمثل النسبة 02.63% من أفراد العينة غير موافقون تماما.

إن مساهمة المؤسسة في إرساء قيم اجتماعية داخل التنظيم، يساهم في إكتساب الأفراد لهاته القيم الاجتماعية وبالتالي إستنفارها وقت الحاجة لها بما يساهم في إعادة الإنتاج الاقتصادية للمؤسسة.

خاتمة:

حاولت من خلال هذه الدراسة توضيح مفهوم يكون حديثا نسبيا في الأدبيات السوسيولوجية وهو رأس المال الاجتماعي، حيث تتبعنا التطور التاريخي للمفهوم وحاولنا تقديم تعرف له، ثم تطرقنا إلى أهم مكونات المؤسسة الاقتصادية من نسق اجتماعي، نسق اقتصادي ونسق فني إداري، من خلال الدراسة الميدانية أبرزنا الدور الفعال الذي يلعبه رأس المال الاجتماعي، كمتغير رائز له مجموعة من

المؤشرات التي تؤثر بصور مباشرة على الأنساق الفرعية للمؤسسة وهي النسق الاجتماعي والنسق الاقتصادي والنسق التنظيمي، حيث يساهم بشكل فعال في الحفاظ على قيم الأفراد وقيم التنظيم وتوسيعها لتشمل جميع الأعضاء ضمن شبكة اجتماعية واحدة، ومنه فرأس المال الاجتماعي يساهم في عملية إعادة إنتاج المؤسسة الاقتصادية

المراجع:

1. Putnam Robert، Making Democracy Work -Civic Tradition in Modern Italy-، U.S.A، Printon University Press، (1993) P 42.
2. صموئيل عبود، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص58.
3. بودون و ف بورتريكو، المعجم النقدي في علم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص41.
4. علي عبد الواحد وافي، مقدمة ابن خلدون الجزء الثاني، دار نهضة مصر، مصر، ط7، 2014 ص 845.
5. علي عبد الواحد وافي، المرجع نفسه، ص 845.
6. Hanifan، L. J. The Rural School Community Centre. Annals of the American Academy of Political and Social Sciences(1916).
7. Putnam Robert، Making Democracy Work -Civic Tradition in Modern Italy-، Print on University Press، U.S.A، 1993، P 42.
8. نادية أبو زاهر، محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي، المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، القاهرة، دون سنة نشر، ص 06.
9. Fukuyama Francis. Trust The Social Virtues and Creation of Prosperity ، Free Press، Newyork، USA، 1995، p15.